الأمم المتحدة

A/CONF.192/PC/13

الجمعية العامة

Distr.: General
18 July 2000
Arabic
Original: Chinese

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه
الدورة الأولى
٢٨ شباط/فبراير - ٣ آذار/مارس ٢٠٠٠

ورقة عمل مقدمة من جمهورية الصين الشعبية تحيل بها آراء أولية بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه

180700 180700 00-53672 (A)

ورقة عمل

الآراء الأولية للصين بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه

تؤيد الصين بقوة عقد الأمم المتحدة مؤتمرا معنيا بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠٠١. وتؤمن الصين بأن المؤتمر يتيح فرصة طيبة للمجتمع الدولي في جهوده الهادفة إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفيما يتعلق بالوثيقة الختامية للمؤتمر، فإن الآراء الأولية للصين هي كما يلي:

أولا - طبيعة الوثيقة الختامية

ترى الصين أنه، عملا بالولاية التي ينص عليها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٤/٥٤ تاء المعنون ''الأسلحة الصغيرة''، فإن الوثيقة الختامية ينبغي أن تكون أداة سياسية تشتمل على برنامج عمل لتقديم توصيات عملية ومفيدة لجميع الدول وتعزيز التعاون في المجتمع الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ثانيا - عناصر الوثيقة الختامية

ترى الصين أن الوثيقة الختامية ينبغي أن تشتمل في جملة أمور على العناصر التالية:

١ - تقديم تعريف واضح للعبارات ذات الصلة مثل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتصنيفها استنادا إلى الوثائق الموجودة ذات الصلة.

٢ - استعراض الولاية التي حددها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ذو الصلة؛ وبيان هدف الوثيقة الختامية؛ ووصف مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بإيجاز وكذلك بيان نطاق هذا الاتجار ونوعه وأثره؛ والتأكيد على ضرورة معالجة المجتمع الدولي لهذه المشكلة بصورة عاجلة؛ واستعراض جهود وإنجازات المجتمع الدولي في هذا الصدد وتحديد المهام الملقاة على عاتقه.

٣ - تقديم توصيات على المستويات العالمي والإقليمي والوطني ضمن برنامج العمل بغية مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بطريقة فعالة مع احترام سيادة جميع الدول وضمان حق حيازة ونقل هذه الأسلحة لأغراض الدفاع المشروع عن النفس. وينبغي أن تأخذ الوثيقة بعين الاعتبار اختلاف الأحوال في الدول

والمناطق المختلفة وينبغي أن تكون الحلول المنشودة تناسب كل دولة أو منطقة وتتكيف مع ظروفها الحقيقية. ولا يجوز أن تُفرض التجارب التي لا تناسب سوى مناطق معينة على بقية العالم. ويمكن أن تشمل المقترحات ما يلي في جملة أمور:

(أ) على الصعيد العالمي

- دعم الدور القيادي للأمم المتحدة في مناقشة ومعالجة قضايا الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.
- إيلاء مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة اهتماما خاصا بالمشاكل التي تسببها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عند التعامل مع نزع السلاح وتسريح المحاربين القدامى وإعادة إدماجهم في المناطق التي شهدت نزاعات.
- إسناد دور أكثر أهمية للمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة (مثلا المنظمة الدولية للشرطة الجنائية) في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.
- تعزيز تبادل المعلومات والتعاون بين وكالات إنفاذ القانون وبين الدول في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.
- زيادة وعي المجتمع الدولي بقضية الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

(ب) على الصعيد الإقليمي

- التشجيع المبدئي للمبادرات التي يتخذها كل إقليم حسب وضعه لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

(ج) على الصعيد الوطني

- تعزيز الشرطة، ومراقبة الحدود والجمارك وغيرها من وكالات إنفاذ القانون في جميع الدول للتحقيق في أنشطة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وملاحقتها قضائيا.
- تعزيز وتحسين القوانين والنظم ذات الصلة، لفرض عقوبات صارمة على الأفراد والكيانات التي تمارس الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

- التخلص من الأسلحة غير المشروعة المجمعة، بتدميرها مثلا تدميرا شاملا.
- سن تشريع أو اللجوء إلى وسيلة أخرى تشترط بألا يُسمح إلا للكيانات الحاصلة على إذن من الدول بصنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أو الاتجار بها، وضمان التنفيذ الكامل للقوانين والنظم المتعلقة بالاتجار المشروع.
- التخلص بطريقة مناسبة من الأسلحة الموجودة في حوزة المحاربين القدامى في الدول التي شهدت نزاعا، مثلا عن طريق جمعها وتدميرها.
- التحقق من إمكانية اقتفاء أثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المتجر بها شرعيا، مثلا عن طريق وضع العلامات المناسبة والاحتفاظ بسجلات الاستيراد والتصدير.

ثالثا – سبل الاتفاق على الوثيقة الختامية

نظرا لأهمية الموضوع المعروض على المناقشة في مجال مراقبة الأسلحة، ولكونه ذا علاقة بالمصالح والمشاغل الأمنية لجميع الدول، فإن الصين ترى ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية.